وهذه الاجراءات، التي اتخذت في سبيل مقاومة الانتفاضة، زادت في تعقيدات الحصول على رخصة بناء، ممّا أدىّ الى انخفاض عدد الطلبات المقدّمة للحصول على ترخيص البناء؛ ومع ذلك، انخفض عدد الرخص الممنوحة. فقد تبيّن من المعطيات التي حصلنا عليها من دائرة التنظيم، خلال الفترة من ١٩٨٨/١/١ الى ١٩٨٨/٩/١، ان عدد الطلبات المقدّمة بلغ ٩٩٤ طلباً فقط؛ امّا عدد الرخص التي منحت، فلم يتجاوز ٢٢٠ رخصة[٢١] (انظر الجدول الرقم ١).

الجدول الرقم ١

القضاء	الطلبات المقدّمة	الرخص الممنوحة
جنين	١٨٠	١٨
نابلس	١٩٤	١٦
طولكرم	١١٧	١٦
رام الله	٢٤٦	٨٠
بيت لحم واريحا	٦٤	١٢
الخليل	١٩٣	٧٩
المجموع	٩٩٤	٢٢١

لقد ادّى كل ذلك الى انخفاض عدد الرخص الممنوحة؛ فيما زادت، في المقابل، حاجة المواطنين الى المساكن. وبذلك نشأت فجوة كبيرة بين عدد الرخص الممنوحة وبين الحاجة. ولذلك، بدأ المواطنون باقامة مساكن لهم حتى بدون ان يحصلوا على رخص بناء من الدوائر المختصة. واتخذ المواطنون موقفاً سلبياً من عملية اصدار الرخص. وأصبح همّ المواطن في استصدار رخصة أكبر بكثير من همّه في توفير الامكانات لبناء المسكن.

وقبل ان نحاول تناول حجم البناء بدون ترخيص، اعتقد بأنه لا بدّ من تناول التحوّلات الاقتصادية، والديمغرافية، والاجتماعية، في القرى الفلسطينية، تناولاً موجزاً، لكي نوضح عمق الفجوة، وانّ هذه التحوّلات لم تأخذها سلطات ودوائر التنظيم العاملة في الضفة الفلسطينية بعين الاعتبار. تتلخّص هذه التحوّلات، في المجتمع الفلسطيني عامّة وفي القرى منه خاصة، في النقاط التالية:

١ ـ يتميّز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع شاب، حيث ان ٥٨ بالمئة من المواطنين دون سن ١٩ سنة. وان فئتي الاعمار ٢٠ ـ ٢٤ و٢٥ ـ ٢٩ كان لهما النصيب الاكبر في ارتفاع عدد السكان سنة ١٩٨٤، مقارنة بالعام ١٩٦٧[٢٢]. وهذه المجموعة تعتبر المجموعة الاساسية التي يجب ان تتوفّر لها المساكن، باعتبارها ازواجاً شابة قابلة للتكاثر. وكما ذكرنا، فقد بلغ عدد الزيجات العام ١٩٨٧، ١٢٩٦٢ زيجة، و١٢١٣١ زيجة العام ١٩٨٨، أي ان هناك زيادة مطردة في الطلب على الشقق السكنية. وقد رافق الارتفاع في الزيادة الطبيعية انخفاض في الهجرة الخارجية، والداخلية.

٢ ـ ارتفاع نسبي في دخل المواطنين، بالمقارنة مع الفترات السابقة.

٣ ـ تحوّلات اجتماعية تتلخّص بتفتّت الاسرة الممتدة وبروز الاسرة الصغيرة التي ترغب في السكن في بيت منفصل. كذلك، اصبح توفير المسكن شرطاً من شروط الزواج وقيمة اجتماعية سائدة. وقد تبيّن من دراسة تفصيلية لعينة شملت ٢٦ مدينة وقرية، في العام ١٩٨٦، ان نسبة عدد الشقق التي تسكنها اسرتان، أو أكثر، لا يزيد على ما نسبته ١٣ بالمئة من مجموع الشقق.

٤ ـ عدم توفّر الاجهزة الحكومية، أو الشركات العامة، التي تختص بتوفير المساكن. ولذلك، يعتمد البناء، في الضفة الفلسطينية، على البناء والتمويل الذاتيين.

٥ ـ في معظم الاحيان، يتمّ البناء على أرض ملكية خاصة، وذلك بسبب: (أ) الجمود